وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، ٢٥ فبراير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

وزير الطاقة يُعلن عن زيادة كبيرة في الاحتياطيات المؤكدة من الغاز والمكثفات في حقل الجافورة غير التقليدي

الرياض

صرَّح صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة بأنَّ شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) قد تمكَّنت -بفضل الله- من إضافة كميات كبيرة للاحتياطيات المؤكدة من الغاز والمكثفات في حقل الجافورة غير التقليدي.

وقد بلغت الكميات الإضافية المؤكدة (15) تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز، و(ملياري) برميل من المكثفات، وتحقق هذا الإنجاز نتيجة تطبيق أعلى المعايير العالمية في تقدير الموارد الهيدروكربونية وتطويرها بما يضمن حُسن استغلالها.

وتجدر الإشارة إلى أن كميات الموارد في حقل الجافورة أصبحت تُقدّر بحوالي (229) تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز، و(75) مليار برميل من المكثفات، حيث صادق على تقديرات الموارد والاحتياطيات المؤكدة لحقل الجافورة شركةُ استشاراتٍ مستقلة كبرى متخصصة في مجال المصادقة على الموارد والاحتياطيات المؤكدة.

واختتم سمو وزير الطاقة تصريحه بحمد الله وشكره على ما أنعم به على هذا البلد الكريم من خير وفير، سائلاً الله العلي القدير أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وأن يديم على وطننا الأمن والأمان والاستقرار والرخاء.

أسعار الغاز لأدنى مستوى في 4 سنوات مع تراجع الطلب وارتفاع الإنتاج

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها منذ أربع سنوات تقريبًا، نهاية الأسبوع الفائت، حيث تزامن انخفاض الطلب، على خلفية الظروف الأكثر دفئًا، مع ارتفاع الإنتاج. لكن الأسوأ ربما يكون قد انتهى الآن. وتم تداول العقد الآجل القياسي للغاز الطبيعي عند 1.70 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مرتفعًا خلال اليوم، لكنه لا يزال قريبًا من أدنى مستوى منذ يونيو 2020، عندما ضربت جائحة كوفيد - 19 الطلب بشدة. وتأثرت أسعار الغاز الطبيعي بمجموعة من العوامل، أولاً، هذا الشتاء في طريقه لأن يكون الأكثر دفئاً على الإطلاق، مما يعني أن الطلب خلال هذه الفترة الحاسمة قد تضرر بشدة. وأظهرت البيانات الصادرة في وقت سابق من هذا الشهر عن خدمة المناخ التابعة للاتحاد الأوروبي أن ظاهرة الاحتباس الحراري تجاوزت 1.5 درجة مئوية على مدار عام كامل للمرة الأولى على الإطلاق. وتزامنت هذه الضربة مع الطلب مع ارتفاع إنتاج الغاز في الولايات المتحدة، والذي يضاهي الرقم القياسي المسجل في ديسمبر والذي بلغ 105 مليارات قدم مكعب يومياً هذا الشهر. ويبدو من المرجح أن يزداد العرض في المستقبل. وتتوقع شركة بريتش بتروليوم، أن يحصل حقل كاليبسو للغاز الطبيعي في المياه العميقة قبالة ترينيداد وتوباغو، والذي تشترك فيه مع وود ساید للطاقة، على الضوء الأخضر عند اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في وقت مبكر من نهاية العام المقبل. بالإضافة إلى ذلك، تم إنفاق إجمالي 16.6 مليار دولار على صفقات الغاز في عامين، إذ تم إنفاق 6 مليارات دولار إجماليًا على الصفقات التي تركز على الغاز الطبيعي في العام الماضي، إضافة إلى صفقات بقيمة 10.6 مليارات دولار في عام 2022، حيث تتطلع الشركات إلى توسيع عملياتها لتلبية الطلب على الغاز الطبيعي كوقود لتحويل الطاقة.

وقال محللو بنك يو بي إس، في مذكرة بتاريخ 19 فبراير: «من المرجح أن تخرج مخزونات الغاز الطبيعي من فصل الشتاء عند مستوى مرتفع يبلغ 2.2 تريليون قدم مكعب في نهاية مارس». وقالوا، «يجب أن تظل الأسعار منخفضة لإبطاء نمو الإنتاج خلال الأشهر المقبلة. ومع قيام بعض المنتجين بتحوط إنتاجهم عند مستويات أعلى، هناك خطر أن يستغرق الأمر وقتًا أطول لرؤية تباطؤ في نمو الإنتاج وانتعاش الأسعار». وفي الشهر الماضي، توقع منتدى الدول المصدرة للغاز تشدد أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية حتى عام 2026 مع ارتفاع الطلب بنسبة 1.5 % هذا العام وبنسبة تصل إلى 22 % حتى عام 2050. وأعلنت شركة كيندر مورغان أيضًا توقعات صعودية للطلب على الغاز الطبيعي في وقت إعلان نتائجه الفصلية الشهر الماضي، حيث أشارت شركة البنية التحتية للطاقة الأمريكية العملاقة إلى ارتفاع الطلب من مرافق تصدير الغاز الطبيعي المسال وزيادة الصادرات إلى المكسيك.

وقال الرئيس التنفيذي كيمبرلي دانغ خلال اتصال هاتفي مع المستثمرين: «مستقبل الغاز الطبيعي الأمريكي مشرق للغاية، وهذا له آثار إيجابية على أعمالنا الحالية وعلى قدرتنا على التوسع»، وبينما يوصي بنك يو بي إس المستثمرين بالبقاء على الهامش في المستقبل القريب، احتفظ البنك السويسري بنظرة متفائلة لعام 2025، حيث شهد تداول عقود الغاز الطبيعي حول مستوى 3.40 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في نهاية هذا العام.

النفط يتراجع 3 % مسجلاً انخفاضًا أسبوعيًا مع تلاشي آمال خفض أسعار الفائدة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط نحو ثلاثة بالمئة في إغلاق تداولات الأسبوع، أمس الأول الجمعة، وسجلت تراجعا أسبوعيا بعد أن أشار أحد صناع القرار في البنك المركزي الأميركي إلى أن تخفيضات أسعار الفائدة قد تتأجل لشهرين إضافيين على الأقل. وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت على انخفاض 2.05 دولار، بما يعادل 2.5 %، عند 81.62 دولارا للبرميل، في حين نزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.12 دولار، أو 2.7 %، إلى 76.49 دولارا. وعلى مدار الأسبوع، انخفض برنت نحو 2 % ونزل خام غرب تكساس الوسيط أكثر من 3 %. ومع ذلك، فإن المؤشرات على الطلب الصحي على الوقود والمخاوف بشأن العرض قد تؤدي إلى انتعاش الأسعار في الأيام المقبلة.

وقال كريستوفر والر محافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي يوم الخميس إنه يتعين على صناع القرار في مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) تأجيل تخفيضات أسعار الفائدة الأميركية لمدة شهرين آخرين على الأقل، وهو ما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وكبح الطلب على النفط. وأبقى بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة ثابتًا في نطاق يتراوح بين 5.25 % إلى 5.5 % منذ يوليو الماضي. ويظهر محضر اجتماعه الشهر الماضي أن معظم محافظي البنوك المركزية كانوا قلقين بشأن التحرك بسرعة كبيرة لتخفيف السياسة. وقال تيم سنايدر، الاقتصادي في شركة ماتادور إيكونوميكس: «مجمع الطاقة بأكمله يتفاعل، لأنه إذا بدأ التضخم في العودة فسيؤدي ذلك إلى تباطؤ الطلب على منتجات الطاقة». وأضاف: «هذا ليس شيئًا تريد السوق استيعابه في الوقت الحالي، خاصة أنها تحاول تحديد الاتجاه». ومع ذلك، يقول بعض المحللين إن الطلب ظل صحيًا إلى حد كبير على الرغم من تأثير أسعار الفائدة المرتفعة، بما في ذلك في الولايات المتحدة. وقال محللو جي بي مورجان في مذكرة إن مؤشرات الطلب لدى جيه بي مورجان تظهر ارتفاع الطلب على النفط بمقدار 1.7 مليون برميل يوميا على أساس شهري حتى 21 فبراير. وقال المحللون «يقارن هذا بزيادة قدرها 1.6 مليون برميل يوميا لوحظت خلال الأسبوع السابق، ومن المرجح أن تستفيد من زيادة الطلب على السفر في الصين وأوروبا». في هذه الأثناء، تجري محادثات الهدنة في غزة في باريس فيما يبدو أنها أخطر خطوة منذ أسابيع لوقف الصراع في فلسطين وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين والأجانب. وقال تيم إيفانز، المحلل المستقل لسوق النفط، في مذكرة، إن محادثات وقف إطلاق النار قد تدفع السوق إلى توقع تراجع التوترات الجيوسياسية. ومع ذلك، استمرت التوترات في البحر الأحمر، حيث أجبرت الهجمات التي شنها الحوثيون المدعومون من إيران بالقرب من اليمن يوم الخميس المزيد من سفن الشحن على التحول عن الطريق التجاري.

وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز إن شركات الطاقة الأميركية أضافت هذا الأسبوع أكبر عدد من حفارات النفط منذ نوفمبر، والأكثر في شهر منذ أكتوبر 2022. وارتفع عدد منصات النفط، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار ستة إلى 503 هذا الأسبوع، وزاد بمقدار أربعة هذا الشهر.

وقالت الحكومة الأميركية يوم الخميس إنها وافقت على طلب من حكام ولايات الغرب الأوسط يسمح بتوسيع مبيعات البنزين مع مزيج أعلى من الإيثانول في ولاياتهم، بدءا من عام 2025. وتقيد الحكومة حاليًا مبيعات البنزين الذي يحتوي على 15 % من الإيثانول، في أشهر الصيف بسبب المخاوف البيئية بشأن الضباب الدخاني، على الرغم من أن صناعة الوقود الحيوي تقول إن هذه المخاوف لا أساس لها من الصحة.

وظلت صناعة الإيثانول المعتمدة على الذرة تكافح لسنوات من أجل مبيعات البنزين الذي يحتوي على 15 % من الإيثانول على مدار العام، لكنها أصيبت بالإحباط بسبب تاريخ البدء في 2025، أي بعد عام واحد من الموعد المقترح. في عام 2022، قدم حكام ولايات إلينوي، وأيوا، ومينيسوتا، وميسوري، ونبراسكا، وأوهايو، وداكوتا الجنوبية، وويسكونسن طلبًا لمبيعات البنزين المحتوي 15 % من الإيثانول على مدار العام، قائلين إن هذه الخطوة يمكن أن تساعد في خفض أسعار المضخات من خلال زيادة أحجام الوقود.

وجادلت بعض مصافي النفط بأن السماح لمبيعات البنزين المحتوي 15 % من الإيثانول في ولايات مختارة بدلاً من الولايات المتحدة قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود محليًا ومشكلات في العرض.

ويمكّن هذا التأخير إدارة الرئيس جو بايدن من تأجيل الارتفاعات المحتملة في الأسعار الناجمة عن القرار إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2024 في نوفمبر. وهناك ولايتان يؤثر عليهما القرار، ويسكونسن ومينيسوتا، وهما ولايتان حاسمتان في مسابقة هذا العام.

ويعد التضخم والاقتصاد من نقاط الضعف الرئيسة في حملة إعادة انتخاب بايدن. وكانت وكالة حماية البيئة قد أرسلت قاعدة نهائية بشأن الاقتراح إلى البيت الأبيض في ديسمبر مع تاريخ سريان هو 28 أبريل 2024. ومن شأن الجدول الزمني الجديد أن يدفع تاريخ السريان إلى 28 أبريل 2025. وقال مسؤول في وكالة حماية البيئة يوم الخميس: «من خلال تمديد تاريخ التنفيذ، فإن هذا الإجراء النهائي يقلل من مخاطر مشكلات إمدادات البنزين هذا الصيف وتأثيرات الأسعار التي يمكن أن تأتي مع التنفيذ في عام 2024». وقالت وكالة حماية البيئة: «لا يمكننا التكهن بشأن موسم القيادة الصيفي 2024. وسنواصل مراقبة الوضع، والتشاور عن كثب مع وزارة الطاقة، وسنكون مستعدين للتصرف إذا اقتضت الظروف ذلك».

وبعد الأخبار، دعت جمعية الوقود المتجدد، وهي مجموعة تجارية للوقود الحيوي، الإدارة إلى اتخاذ إجراءات لضمان وصول المستهلكين إلى البنزين المحتوي 15 % من الإيثانول هذا الصيف، وقالت إنها تشعر بخيبة أمل بشأن تاريخ بدء القاعدة الجديدة في عام 2025. في الوقت نفسه، قال معهد البترول الأميركي، وهو مجموعة صناعة النفط، إنه يدعم حلاً تشريعيًا يسمح بمبيعات البنزين المحتوي 15 % من الإيثانول على مستوى البلاد على مدار العام. وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، في مذكرة: «إن علامات الطلب القوي على الوقود في الصين عززت المعنويات أيضًا». وارتفعت إيرادات السياحة في الصين بنسبة 47.3 % على أساس سنوي وارتفعت فوق مستويات ما قبل كوفيد19- خلال عطلة السنة القمرية الجديدة الوطنية التي انتهت يوم السبت. وخفضت الصين أيضًا سعر الفائدة المرجعي للقروض العقارية بأكثر من المتوقع يوم الثلاثاء، في محاولة لدعم سوق العقارات والاقتصاد المحاصرين.

ومع ذلك، فإن العوامل الداعمة للأسعار لم تعوض بشكل كامل مخاوف الطلب. وعدل تقرير وكالة الطاقة الدولية الأسبوع الماضي توقعات نمو الطلب على النفط لعام 2024 بالخفض وسط توقعات بأن تحل الطاقة المتجددة محل استخدام الوقود الأحفوري.

وقال محللو السلع الأساسية في بنك ستاندرد تشارترد إن أساسيات النفط في وضع أفضل مما تشير إليه أسعار النفط. وفي الأسبوع الماضي، أفادت وكالة الطاقة الدولية أن نمو الطلب العالمي على النفط يفقد زخمه، حيث بلغ نمو الطلب 1.4 مليون برميل يوميًا في يناير، بانخفاض من 2.8 مليون برميل يوميًا في الربع الثالث من عام 23 إلى 1.8 مليون برميل يوميًا في الربع الرابع من عام 23. ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، فإن مرحلة نمو الطلب التوسعية بعد الوباء قد وصلت إلى نهايتها إلى حد كبير. ولحسن الحظ، من المتوقع أن يؤدي انخفاض العرض إلى مواجهة تباطؤ نمو الطلب، حيث من المتوقع أن يصل العرض من خارج أوبك من الولايات المتحدة والبرازيل وغيانا وكندا إلى 1.6 مليون برميل يوميًا هذا العام مقارنة بـ 2.4 مليون برميل يوميًا في عام 2023. ومع ذلك، فإن الجزء الأفضل بالنسبة لثيران النفط هو أن أسواق النفط تضيق، مما قد يساعد في الحفاظ على الارتفاع المستمر في أسعار النفط. وكشفت وكالة الطاقة الدولية أن مخزونات النفط العالمية المرصودة انخفضت بنحو 60 مليون برميل في يناير، مع انخفاض المخزونات البرية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2016. وفي المقابل، ارتفعت المخزونات العالمية في ديسمبر بمقدار 21.6 مليون برميل بفضل ارتفاع النفط على الماء (+ 60.7 مليون برميل) أكثر من سحوبات التعويض في المخزونات البرية (39- مليون برميل). وارتفع خام برنت بنسبة 7.9 % حتى الآن في شهر فبراير ليتم تداوله عند 83.42 دولارًا للبرميل، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 9.9 % ليتم تداوله عند 79.43 دولارًا للبرميل. وباستثناء وكالة الطاقة الدولية، اتجهت تقديرات الطلب على أوبك بشكل عام نحو الأعلى، مما يشير ضمنا إلى تحسن في أساسيات السوق بشكل عام. وتمثل هذه الأرقام مدى قدرة أوبك على زيادة الإنتاج اعتبارًا من الربع الثاني فصاعدًا دون زيادة المخزونات العالمية. وأدنى التقديرات هي تقديرات إدارة معلومات الطاقة عند 0.6 مليون برميل يوميًا ووكالة الطاقة الدولية عند 0.7 مليون برميل يوميًا، في حين أن أعلى التقديرات هي من قبل ستاندرد تشارترد عند 1.8 مليون برميل في اليوم وأمانة أوبك عند 2.7 مليون برميل في اليوم.

وفي السابق، جادل محللو السلع الأساسية في بنك ستاندرد تشارترد بأن أساسيات النفط في وضع أفضل مما توحي به أسعار النفط، مضيفين أن السوق يستبعد المخاطر الجيوسياسية بشكل كبير. ولاحظ بنك ستاندرد تشارترد تحسنا حادا في الموازين النفطية في العام الحالي مقارنة بعام 2022.

وبحسب بنك ستاندرد تشارترد، فإن الفائض النفطي العالمي الصغير الذي نشهده حاليا يرجع إلى الضعف الموسمي في شهر يناير، مشيرا إلى أن الفائض أقل بكثير من متوسط العشرين عاما. وكشف بنك ستاندرد تشارترد أنه كان هناك سحب للمخزون في شهر يناير خلال ثلاث سنوات فقط منذ عام 2004، حيث بلغ متوسط الشهر الأول من العام 1.2 مليون برميل يوميًا.

وفي العام الماضي، سجل شهر يناير فائضًا ضخمًا يصل إلى 3.4 مليون برميل يوميًا؛ ثالث أكبر فائض في أي شهر خلال العقدين الماضيين. ويقدر بنك ستاندرد تشارترد فائض يناير هذا العام عند 0.3 مليون برميل يوميا فقط. ويقول البنك إنه من المفترض أن يصل سعر خام برنت إلى 90 دولارًا على الأقل للبرميل ليعكس أساسيات السوق حقًا.

وتوقع بنك ستاندرد تشارترد أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 92 دولارًا للبرميل في الربع الأول، وهو ما يعد جيدًا لقفزة بنسبة 19 % اعتبارًا من 31 ديسمبر. وتوقع المحللون أن يصل خام برنت إلى 98 دولارًا للبرميل في الربع الثالث، و109 دولارات أميركية في عام 2025 و128 دولارًا أميركيًا في عام 2026 قبل أن تتراجع إلى 115 دولارًا أميركيًا في عام 2027. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت في بورصة إنتركونتيننتال 5 دولارات للبرميل خلال شهر يناير، مسجلة أول مكاسب شهرية لها منذ سبتمبر. وقال بنك جي بي مورغان إن توقعات سوق النفط «تستمر في توقع سوق متشدد مع ارتفاع الأسعار من هنا بمقدار 10 دولارات أخرى بحلول شهر مايو». وتفترض توقعات جي بي ام أن قادة أوبك + سوف يتخلصون من التخفيضات بمقدار 400 ألف برميل يوميًا اعتبارًا من أبريل، لكنهم لم يحددوا علاوة المخاطر من الاضطرابات في الشرق الأوسط. وقال البنك إن شحنات النفط الخام على أساس المتوسط المتحرك لمدة 30 يومًا انخفضت بمقدار 1.3 مليون برميل يوميًا عن ذروة أكتوبر. وتظل إدارة معلومات الطاقة الأميركية أقل تفاؤلاً بكثير، وتتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 82.42 دولارًا في عام 2024 و79.48 دولارًا في عام 2025، بينما سيبلغ متوسط خام غرب تكساس الوسيط 77.68 دولارًا للبرميل لعام 2024 و74.98 دولارًا في عام 2025.

شركات النفط الكبرى تنفذ مشروعات بقيمة تعادل 30 دولارًا للبرميل

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

يتمتع قطاع النفط والغاز في الولايات المتحدة والعالم حاليًا بالسنة الثالثة من أسعار الطاقة المرتفعة نسبيًا مع استمرار الطلب على النفط في مسار نمو ثابت، وتم تداول خام غرب تكساس الوسيط فوق 70 دولارًا للبرميل خلال الجزء الأكبر من الأشهر الـ12 الماضية، وهو أعلى بكثير من متوسط سعر التعادل البالغ 54 دولارًا للبرميل لأحواض الصخر الزيتي في الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فإن شركات النفط الكبرى في الولايات المتحدة لا تسمح لأسعار الطاقة المرتفعة بتهدئتها إلى شعور زائف بالأمان، تثيرها ذكريات الانهيار التاريخي لأسعار النفط في عام 2020. وتقوم شركات النفط الكبرى الآن بتحوط رهاناتها من خلال استهداف حقول نفط جديدة يمكن أن تكون مربحة حتى عند 30 دولارًا لبرميل النفط، مما يعكس اعتقاد المسؤولين التنفيذيين بأن الأسعار المرتفعة ليست مضمونة على الإطلاق.

وقال أليكس بيكر، مدير أبحاث الشركات في شركة وود ماكنزي لاستشارات الطاقة: «بعد ثلاثة انهيارات كبيرة في أسعار النفط خلال 15 عاما، هناك قبول واسع النطاق لاحتمال حدوث انهيار آخر». وأبرمت شركات إكسون موبيل، وشيفرون، وأوكسيدنتال بتروليوم صفقات بقيمة مجتمعة تبلغ 125 مليار دولار للاستحواذ على شركات لديها حقول نفط منخفضة التكلفة يمكن أن تحقق ربحًا عند 25 و30 دولارًا. لكل برميل.

وفي أكتوبر الماضي، استحوذت إكسون على منافستها بايونير ناتشورال ريسورسز في صفقة شملت جميع الأسهم بقيمة 64.5 مليار دولار بما في ذلك الديون. ويجمع الاندماج بين صافي فدان شركة بايونير الذي يزيد عن 850 ألف فدان في حوض ميدلاند مع صافي فدان تبلغ مساحته 570 ألف فدان لشركة إكسون موبيل في حوضي ديلاوير وميدلاند، أي أكثر من ضعف بصمة إكسون في حوض بيرميان وإنتاجها، إلى 1.3 مليون برميل من مكافئ النفط يوميًا. وفي أفضل جزء من الصفقة، تتوقع إكسون أن تكلفة التوريد أقل من 35 دولارًا للبرميل من أصول بايونير. وفي نفس الوقت تقريبًا، أعلنت شركة شيفرون، نظيرة إكسون، أنها وافقت على الاستحواذ على شركة هيس في صفقة تشمل جميع الأسهم بقيمة 60 مليار دولار، بما في ذلك الديون. ومن خلال الاستحواذ على شركة هيس، تسيطر شيفرون على حصة هيس البالغة 30% في ستابروك بلوك في غيانا، بالإضافة إلى تكاليف التعادل التنافسية للغاية التي تتراوح بين 25 دولارًا إلى 35 دولارًا للبرميل عبر مشاريع الإنتاج.

صفقات الاندماج والاستحواذ

وفي الآونة الأخيرة، فضلت شركات النفط الكبرى تمويل صفقات الاندماج والاستحواذ باستخدام الأسهم بدلا من النقد لأن تمويل أصول الطاقة الجديدة، وخاصة في الأسواق الناشئة، أصبح مسعى صعبا بسبب ارتفاع أسعار الفائدة. ولكن مع انخفاض أسعار الفائدة الآن في الولايات المتحدة، قد نبدأ في رؤية النقد يلعب دورًا أكبر. وفي الوقت نفسه، في أوروبا، تسعى شركتي شل وإكوينور إلى تنفيذ مشاريع بتعادل 25-30 دولارًا للبرميل، في حين حددت شركة توتال إنرجيز الفرنسية هدفًا أكثر طموحًا لخفض تكاليف الإنتاج إلى أقل من 25 دولارًا. وتعادل هذه التكاليف المنخفضة حوالي نصف مستوى التعادل لمشاريع النفط قبل عقد من الزمن فقط، وتمثل حوالي 40% من مؤشر برنت العالمي للنفط اليوم. لكن شركات النفط الكبرى هذه تراهن على استمرار تحسن إنتاجية الآبار. وقد سمح تحسين الحفر وكفاءة التكلفة لشركات النفط بتحقيق أرباح بأسعار نفط أقل بكثير. ووفقًا لبنك جيه بي مورجان، انخفضت تكاليف الحفر والتكسير في الولايات المتحدة بنسبة ٪36 منذ عام 2014، مما أدى إلى انخفاض كبير في نقاط التعادل للعديد من المنتجين. على سبيل المثال، تشير تقديرات البنك إلى أن شركة إي او جي للموارد يمكن أن تكسب من النفط بسعر 42 دولارًا للبرميل اليوم بقدر ما كان يمكن أن تحققه من سعر 86 دولارًا للبرميل في عام 2014. وتراهن شركة إكسون موبيل الآن على أن منتجي النفط الصخري يمكنهم مضاعفة إنتاج النفط الخام من آبارهم الحالية من خلال استخدام تقنيات التكسير الهيدروليكي الجديدة. وقال دارين وودز، الرئيس التنفيذي لشركة إكسون: «لم يتبق سوى الكثير من النفط في الأرض، وإن التكسير الهيدروليكي موجود منذ فترة طويلة حقًا، لكن علم التكسير الهيدروليكي ليس مفهومًا جيدًا».

وكشف وودز أن إكسون تحاول تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف عن طريق التكسير بشكل أكثر دقة على طول البئر بحيث يتم تصريف المزيد من الصخور المبللة بالنفط وأيضا عن طريق إبقاء الشقوق المتصدعة مفتوحة لفترة أطول لتعزيز تدفقات النفط.

وبالنسبة لرقعة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة، هناك بالفعل تقنية مثبتة تسمح لمنتجي النفط بإعطاء آبار النفط الحالية انفجارًا عالي الضغط لزيادة الإنتاج مقابل جزء صغير من تكلفة الانتهاء من بئر جديد. وتم تصميم التكسير لإعادة تنشيط البئر بعد فترة أولية من الإنتاج، ويمكن أن يعيد إنتاجية البئر إلى معدلات إنتاج قريبة من الأصل أو حتى أعلى، بالإضافة إلى إطالة العمر الإنتاجي للبئر.

ويقدر بحث جديد من شركة إيجل فورد للنفط الصخري في جنوب تكساس أن حقل باكين الصخري في داكوتا الشمالية يمتد على حوالي 400 بئر مفتوحة قادرة على توليد ما يزيد عن 2 مليار دولار إذا تم تكسيرها بأسعار النفط عند 60 دولارًا للبرميل. ووفقًا لغاريت فاولر، المدير التنفيذي للعمليات في شركة ريسفراك، يمكن أن تكون تقنية الانكسار أرخص بنسبة تصل إلى 40% مقارنة بحفر بئر ويمكن أن تضاعف تدفقات النفط من الآبار القديمة إلى ثلاثة أضعاف.

ويعني الإنتاج الوفير والمتزايد من الولايات المتحدة أنه لا يوجد الكثير من الارتفاع في أسعار النفط، ولكنه يعني الكثير من الأموال لمقدمي الخدمات. وستستمر موجة الاندماج في سوق النفط، مع وجود فكرة اندماج واحدة لها معنى استراتيجي كبير. وعلى الرغم من التقلبات، فإن شركات النفط مثل شيفرون سوف تجني الكثير من المال.

وكان العام الماضي وقتًا أكثر صعوبة بالنسبة لرقعة النفط مما توقعه الكثيرون، إذ تباطأت أسعار النفط الخام بعد ارتفاعها الناجم عن الحرب في عام 2022. ولم يكن انخفاض أسعار النفط هو ما توقعه معظم مراقبي الصناعة عندما بدأ العام. وتُظهر سوق النفط غير المتوقعة في العام الماضي مدى صعوبة التنبؤ بما سيحدث بعد ذلك في رقعة النفط.

ومع ذلك، فإن هذا لن يمنع بعض المساهمين في منصة فول دوت كوم، من إجراء توقعات جريئة لشركة هيلميريش وباين، وشركة ديفون للطاقة، وشركة شيفرون، بالإضافة إلى سوق النفط الأكبر. لكن هيمنة النفط الصخري في الولايات المتحدة ستخفض أسعار النفط، وقد يكون الصخر الزيتي في الولايات المتحدة ضحية لنجاحه. وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، تحول حفر الصخر الزيتي من تطور تكنولوجي جديد عالي التكلفة إلى مصدر إنتاج منخفض التكلفة.

وقد أدى التنقيب عن النفط الصخري إلى إطلاق إنتاج الولايات المتحدة من 6.7 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي في عام 2008 إلى ما يقرب من 20 مليون برميل يوميًا من نفس المنتجات اليوم.

وما يثير الإعجاب بنفس القدر هو أن العديد من الشركات التي تقوم بالتنقيب عن هذه المادة تحقق أرباحًا اليوم. وتروج الشركات المتكاملة مثل إكسون موبيل وشيفرون، فضلا عن المنتجين المستقلين مثل ديفون إنيرجي وأوكسيدنتال بتروليوم، إلى أن إنتاج النفط الصخري البري لا يزال مربحا بقوة، مع انخفاض الأسعار إلى 50 دولارا للبرميل أو حتى أقل، هذه كلها أخبار رائعة للمنتجين الأمريكيين، وقد جعلت منهم أصولًا متدفقة بالأموال، وهناك مقايضة، رغم ذلك. وفي ظل الإنتاج المربح بقوة، ليس هناك سبب يذكر لتقليص النمو. وهذا بدوره من المرجح أن يوفر إمدادات كافية للسوق ويمنع الأسعار من الارتفاع بشكل كبير.

لكن المهم هو أن الإنتاج منخفض التكلفة يجب أن يحافظ على ارتفاع نشاط الحفر. ويجب أن يظل مالكو منصات الحفر وأطقم الخدمة مشغولين، ويحققون عوائد جيدة. وأحد الأمثلة على ذلك شركة هيلميريش وباين وتقوم مالكة منصات الحفر بنشر نتائج لكل سهم مماثلة لذروة هوس الحفر الصخري، ولكن يتم تداول أسهمها بأرباح مضاعفة ثمان مرات، ولديها عائد أرباح بنسبة 5.5٪.

أسواق النفط حائرة بين الرياح الصعودية للتوترات الجيوسياسة وتسارع عمليات البيع

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

دفع الافتقار إلى محركات جديدة المستثمرين في أسواق النفط إلى الخروج من مراكزهم قبل عطلة نهاية الأسبوع، إذ أدى انخفاض الأسعار دون المؤشر الفني الرئيس إلى تسريع عمليات البيع، بحسب ما ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي.

وعد التقرير أن النفط وقع في حيرة بين الرياح الدافعة الصعودية لانخفاض إنتاج «أوبك+» وتصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والمخاوف السلبية بشأن ضعف الاستهلاك في الصين وهي أكبر مستورد، لافتا إلى أن وكالة الطاقة الدولية قالت في وقت سابق من هذا الشهر، إن سوق النفط العالمية قد تظل تشهد فائضا طوال العام.

وأشار التقرير إلى انخفاض خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 3 % تقريبا لينهي جلسة الجمعة تحت 77 دولارا للبرميل، جعله أقل من متوسطه المتحرك لمدة 200 يوم وأدنى إغلاق منذ 8 فبراير.

وأضاف أن الفترات الزمنية تشير إلى سوق أكثر قوة، وقد توسعت مخزونات الخام الأمريكية أقل من المتوقع، ولكن ولا يزال عديد من المحللين يتوقعون فائضا عالميا هذا العام، كما لا يزال خام غرب تكساس الوسيط مرتفعا بنحو 7 % هذا العام.

التقرير لفت إلى أن حزمة العقوبات الأمريكية الجديدة ضد روسيا لا يبدو أنها تتضمن قيودا كبيرة تتعلق بالطاقة لافتا إلى تأكيد CIBC Private Wealth أنه لم تتسبب أي عقوبات متزايدة على الطاقة، ومحادثات وقف إطلاق النار خلال عطلة نهاية الأسبوع في قيام البعض بسحب الدولار من على طاولة النفط الخام.

ونقل التقرير عن شركة RBC Capital Markets LLC تأكيدها أن الطلب القوي على النفط إلى جانب بيانات الاقتصاد الكلي الصينية الضعيفة كان موضوعا متكررا.

وأشار إلى أن الهجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر من قبل المسلحين الحوثيين زادت من علاوة المخاطر على العقود الآجلة للنفط.

وارتفعت مخزونات الخام الأمريكية أقل من المتوقع الأسبوع الماضي، إلا أنها لا تزال مرتفعة للأسبوع الرابع، كما ارتفعت المخزونات في كوشينغ بولاية أوكلاهوما، نقطة تسليم العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط، لكنها ظلت أقل من المتوسطات الموسمية.

من جهة أخرى، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي، أن محللي صناعة النفط يتوقعون أن تمدد «أوبك+» تخفيضات الإنتاج حتى الربع الثاني، بينما لم تعلن مجموعة «أوبك+» خططها الرسمية للربع الثاني، بحسب بيانات «بلومبرغ».

وأوضح أن مدى البطء الذي يجب أن يتم به حل التخفيضات حتى لا تدفع أسعار النفط إلى الانخفاض يختلف في تقديره من محلل إلى آخر.

ونقل عن مجموعة رابيدان إنرجي الاستشارية تأكيدها أن العرض يتجاوز الطلب، ومن أجل الحفاظ على استقرار الأسعار، يتعين على «أوبك+» إبقاء هذا النفط خارج السوق.

التقرير أبرز تأكيد شركة بي في إم أويل أسوشييتس المحدودة، أنه ليس أمام «أوبك+» خيار سوى تمديد التخفيضات الحالية لتجنب الانهيار.

وفي ختام الأسبوع الماضي، تراجعت أسعار النفط نحو 3 % الجمعة، لتسجل تراجعا أسبوعيا، بعد أن أشار أحد صناع القرار في البنك المركزي الأمريكي إلى أن تخفيضات أسعار الفائدة قد تتأجل لشهرين إضافيين على الأقل.

وارتفع إجمالي عدد منصات الحفر النشطة للنفط والغاز في الولايات المتحدة هذا الأسبوع، وفقا للبيانات الجديدة التي نشرتها شركة بيكر هيوز أمس.

وارتفع إجمالي عدد منصات الحفر بمقدار 5 إلى 626 هذا الأسبوع، مقارنة بـ753 منصة في الوقت نفسه من العام الماضي.

هل يمدد «أوبك بلس» تخفيضات إمدادات النفط حتى الربع الثاني ؟

عكاظ

توقع تقرير حديث، أن تمدد «أوبك بلس» تخفيضات إمدادات النفط الحالية للربع الثاني من العام الحالي في محاولة لتجنب الفائض ودعم الأسعار، وفقاً لـ«بلومبيرغ». وتعتزم السعودية وشركاؤها اتخاذ قرار في أوائل شهر مارس القادم، بشأن ما إذا كانوا سيمددون القيود التي تقارب مليوني برميل يومياً إلى ما بعد شهر مارس، ومع تباطؤ نمو الطلب العالمي وارتفاع إنتاج الخام الأمريكي، ربما تحتاج «أوبك بلس» إلى الإبقاء على التخفيضات. وبين العديد من مندوبي منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها في تصريحاتهم الخاصة عن توقعاتهم بتمديد التخفيضات. وقال رئيس مجموعة «رابيدان إنرجي غروب» (Rapidan Energy Group) الاستشارية والمسؤول السابق في البيت الأبيض بوب ماكنالي لتلفزيون «بلومبرغ»: «سيتعين عليهم تمديد التخفيضات، فالعرض يفوق الطلب، وللحفاظ على استقرار الأسعار، يتعين على (أوبك بلس) إبقاء هذه الكمية من النفط خارج السوق». واستقرت أسعار النفط بالقرب من 80 دولاراً للبرميل هذا العام، إذ عوّض تضخم الإمدادات من الولايات المتحدة ومنتجين آخرين تخفيضات «أوبك بلس»، وسط مخاوف من أن الصراع في الشرق الأوسط قد يعطل شحنات الخام. وتعد أسعار الوقود المنخفضة ربما أمراً مرحباً به للدول المستهلكة الكبرى مثل الولايات المتحدة والبنوك المركزية التي تشعر بالقلق من التضخم العنيد.

ضبط 5 محطات وقود تلاعبت في قراءة عدادات المضخات بالرياض والجبيل

عكاظ

بإشراف اللجنة التنفيذية الدائمة لمراكز الخدمة ومحطات الوقود، قامت وزارة الطاقة، ووزارة التجارة، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بضبط خمس محطات وقود في محافظة الجبيل، ومدينة الرياض، تابعة لأحد الكيانات التجارية، تقوم بتركيب أجهزة تغير كميات الوقود المباعة.

وقامت الجهات المعنية، بعد عملية الرصد والتتبع لمواقع المحطات، بالتوجه إلى تلك المحطات، وإغلاق جميع المضخات، بعد التأكد من عدم مطابقتها للاشتراطات المتعلقة بنظام القياس والمعايرة ونظام مكافحة الغش التجاري، إذ تبين وجود أجهزة تغير كميات الوقود المباعة.

ويجري الآن استكمال الإجراءات النظامية بحق المنشآت والعاملين فيها، لمخالفتهم نظام مكافحة الغش التجاري، ونظام القياس والمعايرة، تمهيداً لإحالتهم للنيابة العامة لاستكمال بقية الإجراءات النظامية بحقهم.

وأكدت اللجنة التنفيذية الدائمة لمراكز الخدمة ومحطات الوقود حرصها على حماية وحفظ حقوق المستهلكين، كما شددت على أهمية التزام محطات الوقود، والعاملين فيها بجميع الاشتراطات واللوائح المتعلقة بقطاع محطات الوقود ومراكز الخدمة.

وبيّنت اللجنة أنها ستواصل حملاتها الرقابية الشاملة، والمستمرة على مدار العام، بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة؛ بهدف التأكد من جودة جميع المنتجات البترولية والخدمات المقدمة في مراكز الخدمة ومحطات الوقود، والالتزام بالاشتراطات المطلوبة، وذلك ضمن جهودها الرامية إلى الارتقاء بالقطاع، ورفع جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

10 % من التكاليف حد أدنى لتعرفة استهلاك الكهرباء الكثيف

المدينة

وافق الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم المياه والكهرباء على تعديل القواعد، والضوابط، والإجراءات التنفيذية اللازمة لتطبيق تعريفة الاستهلاك الكثيف للكهرباء.

ووفقًا للضوابط تطبق التعرفة على فتين: الأولى الأنشطة أو القطاعات التي تكون فيها نسبة تكلفة الكهرباء إلى التكاليف التشغيلية بدون تكاليف المواد الخام (20%) أو أكثر.

والفئة الثانية هي الأنشطة أو القطاعات التي تكون فيها نسبة تكلفة الكهرباء إلى التكاليف التشغيلية بدون تكاليف المواد الخام بين (10%) و(19.9%).

ويستحق المستهلك المؤهل تطبيق التعريفة على منشأته خلال المدة بين تاريخ بدء استحقاق تطبيق التعريفة، وتاريخ نهاية استحقاق تطبيق التعريفة، وتُعرَّف هذه المدة على أنَّها مدة الاستحقاق.

وللمنشآت القائمة، يكون تاريخ بدء استحقاق التطبيق من 1 يناير من العام التالي لعام التقديم لطلب الحصول على تعريفة الاستهلاك الكثيف.

وللمنشآت القائمة، يكون تاريخ نهاية استحقاق التطبيق نهاية عام 2029م. وللمنشآت الجديدة التي تتقدم بطلب إيصال الخدمة الكهربائية قبل نهاية عام 2023م، يكون تاريخ نهاية استحقاق التطبيق بعد (7) أعوام من تاريخ بدء استحقاق التطبيق. وللمنشآت الجديدة التي تتقدم بطلب إيصال الخدمة الكهربائية بعد نهاية عام 2023م، يكون تاريخ نهاية استحقاق التطبيق نهاية عام 2030م.

وبحسب القرار تُطبَّق تعريفة الاستهلاك الكثيف على المنشآت التابعة لفئات الاستهلاك الصناعي والتجاري والزراعي والعاملة في الأنشطة أو القطاعات المؤهلة -والتي يتم تحديدها من قبل اللجنة المُشكَّلة برئاسة وزارة الطاقة، وعضوية (وزارة المالية، ووزارة الاستثمار، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وهيئة تنظيم المياه والكهرباء، وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية)، وذلك من خلال تقدُّم المستهلك بطلب تطبيق تعريفة الاستهلاك الكثيف على منشأته، وتحقيق كافة الاشتراطات المؤهلة لتطبيق التعريفة المذكورة في الفصل السابع.

وتتولَّى اللجنة مراجعة تلك القطاعات بشكل دوري، وتدعو ممثِّلين من الجهات ذات العلاقة عند مناقشة الأنشطة أو القطاعات الخاضعة لإشرافها.

الاشتراطات المؤهلة

تُطبَّق التعرفة على فتئين حسب الاستهلاك.

ارتفاع تكلفة الكهرباء إلى 20% بالفئة الأولى.

10% كلفة الكهرباء في الفئة الثانية.

التقدُّم بطلب الحصول على التعريفة.

أنْ تكون المنشأة تابعة لنشاط أو قطاع مؤهل.

أنْ يكون لدى المستهلك ترخيص أو تصريح ساري المفعول.

معامل الحمل الكهربائي لا يقل عن الحد المؤهل (80 %).

إرسال البيانات المالية إلى بوابة نموذج حساب التكاليف.

تعديل فئة الاستهلاك حسب ما هو موضح في الدليل.

الالتزام بالاشتراطات المؤهلة لاستمرار التعرفة.

السعودية تروي قصة تحولها في مجال الطاقة
الشرق الأوسط

شاركت المملكة العربية السعودية قصة تحولها في مجال الطاقة الذي بدأ في عام 2019، فعرضت إنجازاتها نحو مستقبل مبتكر ومستدام في الندوة الرابعة عشرة لوكالة الطاقة الدولية ومنتدى الطاقة الدولي و«أوبك» الذي انعقد في الرياض، حيث أكدت مجدداً أنها تخطط لطرح مشاريع طاقة متجددة بقدرة 20 غيغاوات بدءاً من هذا العام، وهو هدف لم تتجاوزه إلا الصين والولايات المتحدة.

وعرض وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، تقريراً خلال الندوة تحت عنوان «التقدم المحرز في السعودية نحو تحول الطاقة والتحديات العالمية المقبلة»، قال فيه إن تحول الطاقة في المملكة كان استباقياً وشاملاً منذ عام 2019 حين اعتمدت نهج الاقتصاد الدائري للكربون بوصفه مساراً شاملاً وعملياً للوصول إلى صافي الكربون. تبعه عام 2021 عندما أطلقت مبادرتين؛ الأولى مبادرة «السعودية الخضراء» التي تستهدف ضخ استثمارات بنحو 266 مليار دولار لتوليد طاقة نظيفة، فضلاً عن خفض انبعاثات الكربون بمقدار 278 مليار طن سنوياً حتى 2030، والثانية مبادرة «الشرق الأوسط الأخضر» التي تستهدف حشد جهود مختلف أصحاب المصلحة لخفض الانبعاثات الكربونية بما يعادل 10 في المائة من المساهمات العالمية، والحد من انبعاثات الكربون الناجمة عن إنتاج النفط في المنطقة بأكثر من 60 في المائة.

ويشرح التقرير التقدم الذي أحرزته السعودية في مجال تحول الطاقة، ومن بينها:

- توفير 492 ألف برميل في اليوم منذ بدء العمل بالبرنامج السعودي لكفاءة الطاقة (SEEP) في عام 2012.

- إحراز تقدم في تنفيذ برنامج إزاحة الوقود السائل في قطاع إنتاج الكهرباء الذي يهدف إلى القضاء على حرق مليون برميل من الوقود السائل عبر الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة.

- تخطط المملكة لزيادة قدرتها على الالتقاط والتخزين إلى 44 مليون طن سنوياً بحلول عام 2035، التي تتضمن التقاط واستخدام مليوني طن سنوياً من ثاني أكسيد الكربون لإنتاج الغليكول والميثانول الأخضر والوقود النظيف.

- ستكون 50 في المائة من قدرة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

- الهيدروجين النظيف والوقود منخفض الانبعاثات عبر شحن 150 ألف طن من الأمونيا النظيفة إلى العالم. وتدرس السعودية إنشاء مجمع لاستخدام غاز ثاني أكسيد الكربون والهيدروجين بغرض إنتاج مشتقات نظيفة من الوقود. بالإضافة إلى ذلك، هناك مشروع «نيوم» الذي يعد من أكبر مشروعات الهيدروجين الأخضر في العالم والأول من نوعه. كما يتم استخدام 1.5 مليون طن سنوياً من ثاني أكسيد الكربون لإنتاج الوقود النظيف.

- ستتم زراعة 600 مليون شجرة بحلول عام 2030 والهدف زراعة 10 مليارات شجرة.

أقل كثافة لغاز الميثان

ولدى المملكة ثاني أقل كثافة لغاز الميثان، وهي ملتزمة بالمزيد الحد من انبعاثات غاز الميثان من النفط والغاز، وفق ما جاء في التقرير. فبناء على دراسة أجراها مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) باستخدام قياس الانبعاثات عبر الأقمار الاصطناعية «كايروس»، تبين أن كثافة غاز الميثان في السعودية أقل بنسبة 73 في المائة من القيمة التي أبلغت عنها وكالة الطاقة الدولية. وهذا يعني أن لديها ثاني أقل كثافة لغاز الميثان بين الدول الرئيسية المنتجة للنفط والغاز.

كما تعد كثافة الكربون في البرميل المنتج من السعودية من بين أعلى المعدلات الأدنى في العالم؛ إذ لديها ثاني أدنى كثافة كربون بين كبار منتجي النفط الخام. وهي انضمت في عام 2021 إلى منتدى الحياد الصفري لمنتجي النفط مع كندا، والنرويج، وقطر، والإمارات، والولايات المتحدة الذي يستهدف مناقشة كيفية دعم تطبيق اتفاقية باريس للتغير المناخي.

وبدءاً من عام 2024، تخطط المملكة لطرح 20 غيغاواط من القدرة المتجددة سنوياً، وهو هدف لم تتجاوزه إلا الصين والولايات المتحدة.

وكان وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان قد أعلن، في ديسمبر (كانون الأول) 2023، أن المملكة تخطط لطرح مشروعات طاقة متجددة بقدرة 20 غيغاواط في 2024، وذلك بعدما ضاعفت إنتاجها من الطاقة المتجددة 4 مرات من 700 ميغاواط إلى 2.8 غيغاواط حتى الآن

كذلك، جرى في عام 2023 تفعيل آلية السوق لتعويض وموازنة غازات الاحتباس الحراري (الكربون المكافئ)، التي تستهدف إصدار شهادات الكربون؛ لتحفيز الاستثمارات في مشروعات تخفيض انبعاثات تلك الغازات في جميع القطاعات بالمملكة، والمساعدة في تحقيق إسهامات البلاد المحددة وطنياً تحت مظلة الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي واتفاقية باريس.

على الصعيد العالمي

عالمياً، تقول وزارة الطاقة إن العالم أحرز تقدماً نحو التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف منذ اتفاق باريس عام 2015، إذ تخطت الاستثمارات الخضراء ما قيمته 1.8 تريليون دولار في عام 2023، إضافة إلى إحياء صندوق الخسائر والأضرار.

كما ارتفعت إضافات القدرات المتجددة العالمية من نحو 150 غيغاوات في عام 2015 إلى ما يقرب من 510 غيغاوات في عام 2023، وهو أسرع معدل نمو في العقدين الماضيين. ومنذ عام 2015، تمكن أكثر من 300 مليون شخص من الحصول على الكهرباء وأكثر من 700 مليون شخص على وقود الطهي النظيف، إضافة إلى توصل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28) إلى اتفاق تاريخي بشأن الخفض العميق والسريع والمستدام لانبعاثات غازات الدفيئة بطريقة محددة وطنياً من خلال 8 جهود عالمية.

تحديات

لكن الوزارة أشارت إلى أنه رغم هذا التقدم، لا يزال هناك عمل يجب القيام به؛ إذ إن تحقيق التحول العالمي في مجال الطاقة يتطلب التغلب على التحديات الكبرى، التي أبرزها تعبئة الاستثمارات والتمويل. فالفجوات في تمويل التحول تمثل عائقاً رئيسياً أمام الدول النامية في السعي لتحقيق طموحاتها الصافية.

ويتطلب تحول الطاقة استثماراتٍ سنويةً تُقدّر بقيمة نحو 6 تريليونات دولار، (تم تأمين 1.8 تريليون دولار في 2023). وتمثل الاستثمارات السنوية المطلوبة 7.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكمله. وهذا بالتالي يتطلب أن تتطور الأنظمة المالية الدولية لتسهيل النمو المطلوب من التمويل العام والخاص.

وترى وزارة الطاقة أنه على الرغم من نمو مصادر الطاقة المتجددة بمعدل قياسي، إلا أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة القدرة المتجددة إلى 3 أضعاف في أقل من عقد من الزمان (القدرة المتجددة المركبة منذ 2013 والهدف لعام 2030). ولكي تتضاعف 3 مرات بحلول عام 2030، هناك حاجة إلى 8 تريليونات دولار للسعة المركبة الجديدة و3.6 تريليون دولار لتوسيع الشبكة.

«إكسون موبيل» تدرس بيع أصولها من الصخر الزيتي في الأرجنتين

الشرق الأوسط

تدرس شركة الطاقة الأميركية «إكسون موبيل» بيع أصولها من النفط والغاز في حقل «فاكا مويرتا» الصخري في الأرجنتين، وسط تعطل عمليات الحفر بسبب السياسات الحمائية، مما منح تفوقاً لشركات الطاقة الوطنية.

وذكرت «بلومبرغ» أن شركة «إكسون موبيل» تستكشف بيع أصولها من النفط والغاز الصخري بقيمة مليار دولار في الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية.

وقال مصدر طلب عدم ذكر اسمه لـ«رويترز» إن «العملية بدأت في أغسطس (آب) وهي مستمرة ويجري تقييم العروض». وأضاف أن الشركة تلقت عروضا في وقت سابق من هذا الشهر.

وكشف المصدر أنه «تم تقديم عروض ملزمة في بداية فبراير (شباط)»، لافتاً إلى أنه «ليس هناك وقت أو موعد محدد لتقديم رد لنقول كيف ستستمر العملية. ويجري تقييمها من قبل المساهمين».

في وقت سابق من هذا الأسبوع، أعربت الشركة المكسيكية «فيستا إنرجي»، ثاني أكبر منتج للنفط الصخري في الأرجنتين بعد «واي بي إف» المملوكة للدولة، علناً عن اهتمامها بأصول «فاكا مويرتا» التابعة لشركة «إكسون».

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «فيستا» ميغيل غالوتشيو، في مؤتمر عبر الهاتف يوم الأربعاء: «لديهم أصول مثيرة للاهتمام. نعم، نحن ندرس ذلك».

وتشمل أصول «إكسون» في الأرجنتين حصصاً تمتلكها في سبع مناطق للنفط والغاز في «فاكا مويرتا».

وتراهن الأرجنتين، التي تعاني من أزمة اقتصادية، على «فاكا مويرتا»، ثاني أكبر احتياطي للغاز الصخري في العالم ورابع أكبر احتياطي للنفط الصخري، لتحويل البلاد إلى قوة في مجال الطاقة والحد من الاعتماد على الواردات المكلفة.

وقال المصدر لـ«رويترز» إن أي عملية بيع، إذا مضت قدماً، لن تكون قراراً «سياسياً» بل ستكون جزءاً من إدارة محفظة أوسع. وأضاف المصدر أن المشروع كذلك لن يشمل مركز خدمة عالمياً كبيراً يضم نحو 3000 موظف في بوينس آيرس.

ويواجه الرئيس الأرجنتيني اليميني التحرري الجديد خافيير مايلي أزمة اقتصادية حادة، حيث تجاوز معدل التضخم 250 في المائة، واستنزفت الاحتياطيات من العملات الأجنبية، وضوابط صارمة على رأس المال للدفاع عن عملة البيزو.

وخلقت الأزمة الاقتصادية تحديات أمام الشركات العاملة في البلاد، رغم أن الحكومة تبذل جهوداً كبيرة لزيادة الاستثمار في «فاكا مويرتا».

خطة لزيادة إنتاج النفط في العراق من الحقول الجنوبية

سامر أبو وردة

الطاقة

تُخطط الحكومة الفيدرالية لزيادة إنتاج النفط في العراق، وفق ما أعلنه نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط حيان عبدالغني.

ويُسهِم بيع النفط -بنسبة كبيرة- في بناء الموازنة العامة للبلاد، بشقيها الاستثماري والتشغيلي؛ إذ يُعَد من أهم النفوط التي يستوردها العديد من الدول، في مقدمتها الهند والصين وكوريا الجنوبية؛ بالإضافة إلى تركيا واليونان ومصر والولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا، وغيرها، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتستهدف وزارة النفط الوصول بإنتاج النفط في العراق إلى نحو 8 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2027، بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي.

خطة زيادة الإنتاج

أعلن وزير النفط العراقي حيان عبدالغني، خطة لزيادة إنتاج النفط في العراق بالحقول الجنوبية، إذ قال، اليوم السبت 24 فبراير/شباط 2024، خلال مؤتمر حوار بغداد السادس، إن هناك خططًا طموحة لزيادة الإنتاج في حقل الرميلة بمحافظة البصرة، بالإضافة إلى تطوير حقل الزبير وغرب القرنة وغرب القرنة 2.

وأضاف وزير النفط العراقي أن خطط التطوير وزيادة إنتاج النفط في العراق ستكون منسجمة مع المتطلبات العالمية للنفط الخام، دون إغراق للسوق بفائض النفط، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ويُعد حقل الرميلة -الواقع بمحافظة البصرة- هو أكبر الحقول النفطية، إذ يصل إنتاجه حاليًا إلى نحو مليون و300 ألف برميل يوميًا، ويُتوقع وصول الإنتاج -بعد التطوير- إلى 1.8 مليون برميل يوميًا.

التزام بقرار أوبك+

أكد وزير النفط التزام العراق بسقف الإنتاج المُحدد من قبل منظمة أوبك -البالغ 4 ملايين برميل يوميًا- كونه جزءًا رئيسًا من أوبك+، وفق قوله.

وتتراوح صادرات النفط العراقي بين 3.35 مليونًا و3.4 مليون برميل يوميًا، حسبما ذكرت رويترز.

وأشار وزير النفط العراقي إلى أن إنتاج النفط في العراق كان نحو 4 ملايين و600 ألف برميل يوميًا قبل عامين، قبل أن يُخفّض إلى 4 ملايين و400 ألف برميل يوميًا، فضلًا عن تخفيضين طوعيين نفذهما العراق، هبطا بإنتاج النفط في العراق إلى 4 ملايين برميل يوميًا، بهدف الحفاظ على استقرار الاسعار وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

وكشف عبدالغني عن أن لدى أوبك+ خطة لرفع إنتاج النفط الخام، في السنوات المقبلة، ليصل إلى 116 مليون برميل يوميًا، من 100 مليون برميل يوميًا، حاليًا، بنسبة زيادة 16%.

يشار إلى أن إنتاج النفط في العراق بلغ، خلال يناير/كانون الثاني 2024، نحو 4.270 مليون برميل يوميًا، متراجعًا بنحو 80 ألف برميل عن ديسمبر/كانون الأول 2023، إلّا أنه تجاوز حصته في أوبك+ بمقدار 270 ألف برميل يوميًا.

خطط استثمار الغاز والمنتجات النفطية

كشف وزير النفط عن خطط لاستثمار الغاز وإيقاف حرقه وزيادة إنتاجه في العراق، مرجحًا أن يتحول العراق من بلد مستورد إلى بلد منتج ومُصدّر للغاز

وقال إن العراق أطلق جولتين للتراخيص في مجال الغاز استهدفتا أكثر من 33 حقلًا، موضحًا أن استثمار الغاز سيكون في رقع استكشافية في نينوى والأنبار والديوانية والمثنى، إذ تحوي تلك المناطق كميات كبيرة من الغاز.

كما قال وزير النفط إن هناك خططًا لتحويل العراق من مستورد للمنتجات النفطية، وعلى رأسها زيت الغاز والكيروسين، إلى مصدر لها.

وتابع: «استطاعت الوزارة إيقاف العديد من المنتجات النفطية، وجرى تقليص استيراد البنزين من 16 ألف متر مكعب يوميًا إلى 6 أو 7 آلاف متر مكعب يوميًا»، مبينًا أنه سيجري تقليص هذه الكميات، خلال الأشهر المقبلة، وسيُوقف الاستيراد مع النصف الثاني من هذا العام».

وأكد أن جميع المنتجات النفطية التي تنتجها مصفاة كربلاء صديقة للبيئة، مضيفًا أن وزارة النفط افتتحت وحدة تكريرية في مصفاة البصرة، كما افتتحت مصفاة بيجي. وأشار إلى أن الوزارة ستبحث بعض عروض الاستثمار في المصافي، إذ كانت قد طرحت مصافي استثمارية في عدد من المحافظات، وأبدى العديد من الشركات رغبة في الاستثمار بتلك المصافي.

وافتتح رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، الجمعة 23 فبراير/شباط 2024، إحدى أكبر مصافي تكرير النفط بالبلاد في بيجي شمالًا، بعد إعادة تأهيلها.

حقيقة الشركات المنسحبة

قال وزير النفط إن معظم الحقول النفطية تدار من قبل شركات عالمية، مضيفًا أن الشركات الأجنبية لا تزال تعمل بحرية في العراق، وأنها في توسع ونمو سواء في استثمار النفط أو الغاز.

وتابع عبدالغني: «أما الشركات المُنسحبة، فقد انسحبت بإرادتها وبدوافع اقتصادية بحتة، وخاصة شركة إكسون موبيل، هذه الشركات تهدف الى تحقيق الأرباح وتبحث عن الفرص الربحية أينما كانت، أما الشركات الأجنبية، وخاصة الأوربية، فلديها رغبة في الاستثمار بالحقول الغازية في العراق».

وواصل: «أُبلغت إكسون موبيل بعدم الموافقة على الانسحاب، إلا أنها أصرت على الانسحاب؛ لإيجاد فرص استثمارية في أفريقيا».

أين يذهب الغاز الروسي بعد عامين من غزو أوكرانيا؟ خبير عالمي يجيب

أحمد بدر

الطاقة

خلال العام الماضي 2023، شهدت إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا تراجعًا كبيرًا، إذ تمكنت كثير من دول القارة العجوز من إيجاد بدائل للواردات القادمة من موسكو، وذلك بمثابة جزء من عقابها بعد غزو أوكرانيا.

وفي هذا الإطار، يرى خبير الغاز والهيدروجين المهندس وائل حامد عبدالمعطي، أنه مع انتهاء العام الثاني من غزو أوكرانيا، ووفقًا لأحدث البيانات التي أمكن تجميعها خلال العام الماضي، واصلت إمدادات الغاز تراجعها.

جاء ذلك خلال حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدمها مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، عبر منصة «إكس» (تويتر سابقًا)، تحت عنوان «أسواق الطاقة العالمية بعد مرور عامين على الغزو الروسي لأوكرانيا».

وأوضح عبدالمعطى، أن إمدادات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب استمرت في التراجع، مقارنة بما كانت عليه في عام 2022، وبطبيعة الحال في مستويات ما قبل الحرب، أي عام 2021، وبنسب بسيطة تقريبًا تراجعت إمدادات روسيا من الغاز إلى أوروبا بنسبة 55% مقارنة بالعام السابق 2022.

غزو أوكرانيا

قال خبير الغاز والهيدروجين المهندس وائل حامد عبدالمعطي، إنه عندما بدأت روسيا اتخاذ بعض الإجراءات لوقف بعض التدفق باتجاه بعض البلدان، كان العام الأول الذي يشهد ضخ الغاز الروسي بصورة أو بأخرى هو 2023.

وأوضح أن هذا العام كان أول اختبار حقيقي كامل لما يمكن أن تصدّره روسيا، أو شركة غازبروم إلى الأسواق الأوروبية، فعلى مدار العام لم تكن هناك أي أحداث أو إجراءات إضافية اتخذتها شركة غازبروم من أجل الأسواق الأوروبية.

ومن ثم، وفق عبدالمعطي، تمكنت موسكو بصورة أو بأخرى من الحفاظ على الخطوط المتبقية التي جرى فيها ضخ الغاز، ولكن كانت مستويات هذا الضخ أقل بنسبة 55% مما كانت عليه في عام 2022، أي قبل غزو أوكرانيا.

ولفت إلى أن أوروبا فقدت نحو 80% من حجم إمداداتها من الغاز الروسي، وفي المقابل سعت شركة غازبروم لتعويض جزء من هذا النقص في الإمدادات إلى السوق الأوروبية، عن طريق التوسع باتجاه الشرق والصين.

وتابع: «كانت هناك بعض الزيادات في هذا الأمر، إذ إن روسيا -بطبيعة الحال- من خلال شركتها الأم غازبروم، لديها تعاقدات مع الجانب الصيني، بدأت من خلالها تزود كمية ضخ الغاز إلى الجانب الصيني، والحقيقة أن الكمية في 2023 بلغت أعلى المعدلات التاريخية، إذ قاربت بالأرقام نحو 22.7 مليار متر مكعب، وهو أعلى رقم تصدره روسيا إلى الصين».

وعلى الرغم من أن هذه الكميات تُعد تاريخية بالنسبة إلى الصين، وفق عبدالمعطي، فإنها لا يمكن بأي حال من الأحوال مقارنتها مع ما كانت تصدره موسكو إلى السوق الأوروبية، التي كان حجمها يتجاوز 140 مليار متر مكعب، قبل غزو أوكرانيا.

مسارات صادرات الغاز الروسي

قال خبير الغاز والهيدروجين المهندس وائل حامد عبدالمعطي، إن الغاز الروسي يصل -حاليًا- إلى بعض الدول الأوروبية عبر مسارين، أحدهما يمر عبر أوكرانيا، التي تُعد البلد الترانزيت، ويجري من خلاله ضخ ما يقارب 12 مليار متر مكعب سنويًا، وما زال يعمل حتى اليوم.

المسار الثاني، حسب عبدالمعطي، يمر عبر تركيا، من خلال خط «ترك ستريم»، إذ تحصل تركيا على كمية من هذا الغاز، ويجري ضخ الباقي إلى الأسواق الأوروبية، مضيفًا: «الملاحظ في عام 2023، أن أوكرانيا كانت تاريخيًا ممرًا رئيسًا لإمدادات الغاز الروسي، ثم أضيف خط نورد ستريم الذي جرى تفجيره، ما أعطى أهمية لخط ترك ستريم، الذي لم يكن يحظى بأي أهمية من قبل».

ولفت المهندس وائل حامد عبدالمعطي، إلى أن خط ترك ستريم أصبح حاليًا أحد مسارين متبقيين لضخ الغاز الروسي إلى أوروبا، لذلك زادت الكميات من خلاله بصورة ملحوظة لتبلغ مستوى قياسيًا، مقارنة بالتاريخ أو التواريخ السابقة، إذ يحمل كلا المسارين نحو 50% من إمدادات غازبروم.

وأضاف: «يمكننا القول -على سبيل الاستنتاج النهائي- إن روسيا فقدت مكانتها التاريخية بصفتها أكبر موردي الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا، وكذلك أكبر مورد بصورة عامة، مع الحفاظ على ما يمكن تسميته الحد الأدنى الممكن ضخه». وأوضح أن هذا الأمر -أي الحد الأدنى الممكن ضخه- يجري حاليًا عبر الجانب الأوكراني، أو من خلال الأراضي الأوكرانية، وكذلك من خلال خط ترك ستريم، وفي الوقت نفسه نجحت بصورة أو بأخرى في تعويض جزء ضئيل من هذا الفقد في إمدادات الغاز الروسي، من خلال التوسع شرقًا باتجاه الصين من خلال خطوط «باور أوف سيبيريا».

الغاز الطبيعي المسال الروسي

قال خبير الغاز والهيدروجين المهندس وائل حامد عبدالمعطي، إن الغاز الطبيعي المسال وضعه بالنسبة إلى روسيا أفضل بكثير، لأنها مع انطلاق هذه الأزمة كانت لديها محطتان للإسالة، كما دخلت محطة جديدة في أثناء الأزمة، وعملت هذه المحطات بأقصى طاقة إنتاجية لها.

وأوضح أنه لم تكن هناك أي عقوبات من الجانب الأوروبي على تلك المحطات، ما سمح للجانب الروسي -صاحب الإنتاج المرتفع الذي كان يجري تصديره في صورة غاز عبر خطوط الأنابيب- أن يجد نصيبًا في الأسواق الأوروبية.

وأضاف المهندس وائل عبدالمعطي: «الجانب الأوروبي كان يرغب في تعويض ما فقده من إمدادات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب، فلجأ إلى الغاز الطبيعي المسال، الذي كان نافذة مهمة لوصول الغاز المسال من الجانب الروسي ليصل الأسواق الأوروبية».

وبالتالي، حسب الخبير، ما تزال السوق الأوروبية تستحوذ على الحصة الأكبر من صادرات الغاز المسال الروسي، إذ أصبحت موسكو ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال إلى سوق الاتحاد الأوروبي، بعد الولايات المتحدة.

شكراً